الجلسة الثالثة والخمسون بعد المائة

- **التاريخ:** السبت 16 صفر 1421(2000/05/20)
- **الرئاسة :** السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت :** ساعة وخمس دقائق ابتداء من الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة.
- **جدول الأعمال :** تقديم مشروع قانون المالية للأشهر الستة الأخيرة من سنة 2000

***

السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الوزير الأول المحترم،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 255 من النظام الداخلي، يعقد مجلس المستشارين جلسته خاصة للإستماع إلى تقديم الحكومة لمشروع القانون المالي للفترة الممتدة من 1 يوليوز إلى 31 دجنبر 2000.

الكلمة للسيد وزير الإقتصاد والمالية، فليتفضل مشكورا.

السيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم لمجلسكم مشروع قانون المالية النصف سنوي كما صادق عليه أمس ليلا.

إنه مشروع يندرج في سياق الدفعة التي تحققت بحلول عهد ملكي جديد، ومن ثم فهو يتضمن إلى جانب الإجراءات الرامية الى تدعيم المجهود العام للرفع من أداء اقتصادنا الوطني، إجراءات وتدابير تروم مواجهة المصاعب ذات الطابع البنيوي والإرتقاء بالاستثمار العام والخاص الى مستوى يمكن من مزيد من تنوع وتأهيل نسيجنا الاقتصادي، بالإضافة طبعا الى تكريس البعد الاجتماعي الذي أولته حكومة الإنقاذ والتغيير الأهمية التي يستحقها بخطى ثابتة وبمبادرات تراكمية.

وقبل عرض محتوى هذا المشروع على أنظار مجلسكم الموقر، أغتنم هذه الفرصة لأقف وقفة ترحم وإكبار أمام روح جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته، نكبر فيه قيادته الحكيمة وتوجيهاته ذات الفراسة النيرة التي مكنت بلادنا من السير قدما في مضمار البناء المؤسساتي والتشييد الاقتصادي.

فالرصيد الذي تركه الملك الراحل طيب الله ثراه سيمكننا لامحالة من مواجهة تحديات الانتقال نحو الألفية الثالثة بكامل الضمانات التي تعد بمستقبل أفضل لبلدنا خاصة وأن المبادرات الخلاقة لخلفه جلالة الملك محمد السادس نصره الله تذكي داخل نسيجنا المجتمعي حيوية بالغة في اتجاه بلوغ التلاحم والانسجام والتضامن.

ولقد شكلت مبادرات وإشارات وزيارات جلالة الملك حفظه الله، عناصر تحفيز على تضافر المجهودات والنوايا الحسنة من أجل إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي، وعلى مواجهة مستلزمات تحديث البلاد اقتصاديا وتأهيلها سياسيا واجتماعيا.

إن الإشارات الداخلية والخارجية للملك كما فهمتها مجمل الفعاليات التواقة الى تقدم البلاد، وكما استوعبها الحس الشعبي الرفيع، وتجاوبت معها مختلف فئات الشعب المغربي، هي النبع الذي نستلهم منه الثقة في قدرات بلدنا على تخطي المعوقات وتجاوز المصاعب.

إن مضمونها العملي ودلالتها الرمزية تبرز أن المغرب يشهد نهضة مباركة سيكون لها مفعول لارجعة فيه بفضل التناغم الذي يتحقق من أجل ترسيخ مرحلة التطور الديمقراطي.

لذلك السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين،

اعتنت حكومة الإنقاذ والإصلاح والتغيير برئاسة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي بالمقومات اللازمة لأداء مهمتها التاريخية.

لقد شكل خطاب جلالة الملك أمام المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط توجيها ذا بعد استراتيجي عميق في مضمار تغيير نمط تدبير الشأن العام وفي ميدان العمل التنموي المندمج المواكب لمستجدات التطور الكوني مع الحفاظ على الهوية الوطنية وفي مجال محاربة الإختلالات الجهوية والاجتماعية.

إن المشروع المعروض على مداولات مجلسكم يندرج طبعا في إطار هذه التوجيهات الإستراتيجية، وبذلك فهو مشروع إرادوي يستهدف رسملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف تجسيد إنطلاقة إقتصادية حقيقية.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية هذا مشروع نصف سنوي كما تعلمون، ويرتبط أفقه الزمني بمقتضي الرجوع إلى العمل بالسنة المدنية، غير أن ذلك لم يؤثر على المضامين وعلى قوة الطموحات ونوعية الإجراءات التي حملها.

فخلال هذه الفترة، وبحكم كونه يندرج في إطار التصميم الخماسي، ويرتبط بضرورة تكريس التوجهات الكبرى للحكومة، فهو مشروع وضع لكي يستجيب الى ستة متطلبات :

السيد الرئيس،

إن سمحتم، في هذا التدخل سألخص بكثير من التركيز هذه المتطلبات التي يستند عليها مشروع القانون المالي، قبل أن أتحدث، كذلك بنوع من التركيز، احتراما بطبيعة الحال لعملنا داخل اللجان، سأتحدث كذلك على الأولويات القطاعية التي يتضمنها محتواه.

المتطلب الأول : تجسيد التضامن الفعلي مع العالم القروي للتخفيف من انعكاسات كارثة الجفاف

كما تعلمون، وكما ستقفون على ذلك من خلال الإجراءات والتدابير العامة والقطاعية التي يتضمنها هذا المشروع، تم وضع برنامج مستعجل ومحكم بهدف إمداد المناطق القروية المتضررة بالماء الشروب، وتوفير الحجم الكافي من الأعلاف ومستلزمات إنقاذ الماشية، وتخفيف تكاليف ديون الفلاحين وجدولتها وإحداث فرص شغل للسكان القرويين في مجالات تعود بالنفع العام وتروم استصلاحات واعدة للمجال القروي.

هكذا سيتسم التضامن مع العالم القروي لا بمنطق الإسعاف الموسمي الذي تفرضه ظرفية طارئة، بل من خلال إستراتيجية جديدة يتدخل من خلالها الاهتمام به كفضاء لعيش جزء كبير من المواطنات والمواطنين وكمجال أساسي للإنتاج يتكامل مع الأجزاء الأخرى للنسيج الإنتاجي الوطني.

فعلى أساس نظرة جديدة لإعداد التراب الوطني بكل مكوناته الحضرية والشبه حضرية والقروية، وبواسطة استيعاب مصادر الاختلال بين بوادينا وحواضرنا، بلورت الحكومة إستراتيجية محكمة للتنمية القروية. وتشكل الإجراءات والتدابير التي يتضمنها مشروع قانون المالية هذا تدشينا لمواجهة المعضلات البنيوية للعالم القروي، وعلى رأسها تكرار آفة الجفاف.

ولذلك فإن الإستراتيجية الشمولية القروية في أفق 2020، التي أفضت إليها مداولات المجلس الوزاري الدائم للتنمية القروية تنطلق من استقراء معمق لنواقص السياسات التي اتبعت منذ عقود، ومن ثم ستتكفل توجهاتها الأساسية بإقرار استراتيجية طويلة الأمد للتنمية الفلاحية والقروية.

وترتكز هذه الإستراتجية على نقطتين أساسيتين:

أولا : العمل على التحكم في مصادر المياه وربط التدخل في ميدان الإنتاج الفلاحي بمعطيات التنوع الجغرافي وإكراهاته من حيث نمط استعمال الموارد المائية، وما يتطلب ذلك من تكييف وتغيير للتقنيات المعتمدة والأنشطة المزاولة مع الخصوصيات والتمايزات الجهوية للتربة والمناخ.

ثانيا : استباق المشاكل المترتبة عن الجفاف كظاهرة بنيوية لها تأثيرات تراكمية، وأحيانا كثيرة مدوية، على مجمل الاقتصاد الوطني.

ولمواجهة وتجاوز آثار الجفاف سيكون علينا أن نخلق أسس تعويض النقص المترتب على مستوى معدل النمو بصفة إجمالية، وعلى مستوى القدرات الداخلية للإنتاج الغذائي، وفي ميدان تقلبات مداخيل السكان القرويين، يجب إذن خلق أسس إقتصاد بديل يلعب فيه تداخل القطاعات وتنويعها وتعلية مردوديتها، دور المعوض ودور الوقاية من مفاعيل الجفاف ومضاعفاتها.

لذا يتعين الاستعداد لتأهيل مجالاتنا الفلاحية لكي تضمن الانتفاع من مؤهلاتها الطبيعية، ويكتسب قطاع الفلاحة ببلادنا مناعة بواسطة مجهودات وابتكارات وتحسينات في مجال طرق السقي واستعمال الأراضي القابلة للزراعة، ومحاربة زحف التصحر والمحافظة على المجال الغابوي.

من هذا المنطلق يأخذ التضامن مع العالم القروي مضمونا حقيقيا وواعدا لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات تثمين المؤهلات الفلاحية في اتجاه تقوية الجهاز الإنتاجي.

وبذلك فإن التدابير المتعلقة بمواجهة آثار الجفاف تشكل لبنة نحو معالجة أشمل لأوضاع العالم القروي ومن ثم فهي تندرج ضمن الإستراتيجية الشمولية الرامية إلي التكفل بأحد الجوانب التي من خلالها تتجلى هشاشة الاقتصاد الوطني.

إن البرنامج المسطر برسم مكافحة آثار الجفاف يتضمن غلافا ماليا مهما ستتحمله ميزانية الدولة، وقد وضع على شكل مشاريع ذات وقع ملحوظ علي التشغيل القروي أولا وقبل كل شيء، وهي مشاريع مدققة من حيث تموقعها الجغرافي في الجهات والمناطق الأكثر تضررا، كما أن التجديد الذي طرأ على نوعية التأطير والمراقبة لصرف الإمدادات سيتحلى بكامل الشفافية والحزم حتى تكون الاستفادة في محلها بعيدا عن كل أنواع المضاربات والتلاعبات وتمشيا مع المفهوم الجديد للسلطة العمومية.

المتطلب الثاني:

الإستمرار في إعطاء الدفعات اللازمة لتحريك الاقتصاد الوطني :

ذلك أن هذا القانون المالي إذا كان له أن يتحمل عبء الإكراهات، فعليه كذلك أن يكون طموحا ويفتح المجال لتطور بلادنا.

يندرج المشروع المقدم لمداولات مجلسكم الموقر في إطار تجسيد انطلاقة اقتصادية حقيقية، وبذلك فهو يشكل مرة أخرى ترجمة لحرص الحكومة على الإيفاء بتعهداتها إزاء مختلف مكونات نسيجنا الاقتصادي، فلمواجهة معضلات الفقر والبطالة وتدني القدرة الشرائية، اختارت الحكومة الطريق الأقوم وهو العمل على الرفع من معدل النمو مع ما يتطلب ذلك من عقلنة تأطير الاقتصاد الوطني ومؤازرة المقاولات بالسعي نحو تأهيلها وتقوية قدراتها التنافسية والتشغيلية للمساطر الإدارية أمام مبادرات الاستثمار وتوفير إمكانات التمويل وخلق مناخ للثقة بين فرقاء العمليات الاقتصادية الوطنية.

هذا واعتبارا لما بدأ الشروع في تحقيقه من تراكمات لتحقيق درجات متواصلة لتنمية اقتصادية مستديمة ولبلوغ وتيرة منتظمة من معدل النمو، فإن مشروع القانون المالي يستهدف الاستمرار في توفير العوامل الكفيلة بتشجيع إنتاجية المقاولات وتحفيز الميل نحو الاستثمار وتخفيض تكاليف الإنتاج ودعم القطاعات الأساسية داخل جهازنا الإنتاجي.

وبالفعل ستحقق الإجراءات المتخذة في إطار هذا المشروع القيام بمجهود إضافي للرفع من مستوى الاستثمارات العمومية بنحو 13 مليار درهم في ستة أشهر إضافة، بطبيعة الحال لاعتمادات الالتزام.

وفي نفس السياق يتضمن هذا المشروع كذلك انطلاق تنفيذ برنامج الاستثمار لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو برنامج يتضمن عددا من المشاريع الهادفة إلى تحسين عيش المواطنين من خلال دعم السكن الاجتماعي وتقوية التجهيزات الكبرى للبلاد والإسهام في دعم القطاع الفلاحي عبر توسيع المناطق المسقية واستصلاح بعض الأحواض المائية وتطوير ذات الطابع الاجتماعي وتوفير البنيات الإستغلالية للنهوض بالقطاع السياحي والصناعي... وكذا تعزيز البنيات الثقافية والرياضية.

إن هذا المجهود الاستثماري العمومي يرمي إلى تفعيل مقدرات الإنتاج والتشغيل، وقد صمم في اتجاه تعبئة وإشراك استثمارات القطاع الخاص بحيث أن إجمالي الاستثمارات المتوقعة من جراء مفعول صندوق الحسن الثاني سيبلغ 35,5 مليار درهم.

ويتضح من خلال الإعداد لتحقيق هذا المفعول التكاثري حرص الحكومة على توظيف الرأسمال العمومي بالشكل الذي يضمن له إيرادات مالية مباشرة وعائدات تراكمية على مستوى النسيج الاقتصادي والاجتماعي برمته، بالإضافة إلى ذلك بطبيعة الحال هناك الاستثمارات التي ستتكفل بها في 18 شهرا المقبل الجماعات المحلية، والتي ستصل إلى أكثر من 9 مليار درهم، وبالإضافة إلى الرفع من مستوى وفعالية الاستثمارات العمومية، يتضمن المشروع عدة تدابير ذات طابع جبائي وجمركي.

إن الإجراءات المتخذة فيما يخص الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل والضريبة المهنية وواجب التضامن الوطني المستحق على الأراضي غير المبنية وعلى الأرباح العقارية، كلها إجراءات تستهدف تحفيز الميل نحو الاستثمار وتخفيض تكاليف الإنتاج.

وقد اتخذت هذه الإجراءات بالنسبة لبعض القطاعات تعزيزا لقدراتها التنافسية وفي اتجاه الإستجابة لمطالب منظمات الفاعلين الاقتصاديين المستثمرين بهذه القطاعات وعلى رأسها قطاع السياحة، خاصة وأن هذا القطاع يعرف تطورا ملموسا، لا في عدد المستثمرين، ولا في عدد السياح، ولكن أكثر من ذلك في عدد المشاريع التي يهدف أصحابها إلى توظيف أموالهم في المشاريع القادمة، كذلك هذه الإجراءات تهم قطاع الإنعاش العقاري وقطاعات التصدير.

وفي الصدد ذاته ستستفيد القطاعات المصدرة من إمكانية استرجاع الضريبة على القيمة المضافة على الطاقة، وهذا في حد ذاته يشكل إجراءا تخفيفا مهما من تكلفة الإنتاج وتعويضا ملحوظا لما لحق القدرة التنافسية لبعض الصناعات المصدرة من صعوبات من جراء انخفاض قيمة الأورو بالنسبة للدولار.

وفي إطار متابعة تحديث التعامل الجمركي وتسريع عملياته، اتخذت برسم هذا المشروع المالي إجراءات تخص تبسيط مسطرة الجمركة من خلال العمل على إدماج الاقتطاع الجبائي للاستيراد ضمن الحق الجمركي من جهة وكذا إدماج التصنفة والتعرفة الجمركية في نفس الوثيقة الإدارية من جهة ثانية.

المتطلب الثالث : تدعيم القدرة الداخلية في مضمار التمويل وتوظيف الادخار الوطني :

يرتبط تطوير الاستثمار بتوفير إمكانات تعبئة الادخار وإيجاد المؤسسات المالية الكفيلة بالإيفاء بالإجابة عن الطلب المتنوع والمتصاعد في مجال التمويل، فمن أجل تكملة مسلسل إصلاح النظام البنكي وإحكام مناعته يتعين تركيز مجهود الحكومة على تقويم بعض المؤسسات البنكية المختصة التي كانت ولاتزال تشكل دعامة لنظامنا البنكي والمالي... ويرمي هذا التقويم مواجهة المصاعب والمشاكل التي خلفها التدبير السابق لعدد من هذه المؤسسات، وتندرج بطبيعة الحال، عملية التقويم هاته في إطار مسلسل الإنقاذ الضرورية الذي تتكفل به الحكومة، وهو إنقاذ لا يخلو من تكلفات.

وفي هذا الإطار يدخل برنامج إصلاح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وإدخال كذلك إجراءات لإعادة رسملة القرض العقاري والسياحي وتصفية ديونه ومستحقاته... وبكل الرصانة التي تستدعيها أوضاع هاتين المؤسستين اتخذت الإجراءات المواتية لتفعيل هاتين المؤسستين في جو من الشفافية التامة.

وفي إطار تفعيل دينامية بورصة القيم وتوسيع مجال استقطابها للتوظيفات المالية المنتجة، سيعمل مشروع القانون المالي على إدخال إجراءات تنص على اعتماد المرونة فيما يخص شروط الولوج لصالح مقاولات التدبير المفوض ومقاولات قطاعات التجهيز الأساسي، وترمي هذه الإجراءات إلى توسيع نطاق البورصة وتنويع إمكانات التوظيف داخلها، ومراعاة لمتطلبات ولوج المقاولات الحديثة النشأة إلى السوق المالي سيتم إحداث شعبة ثالثة ببورصة القيم، وهو إحداث سيزرع داخلها دما جديدا وسيغذي تطور المعاملات داخلها بالشكل الذي يرفع من درجة إشعاعه، وبطبيعة الحال، ومراعاة للتطورات التي عرفها المشهد المالي الوطني، اتخذت إجراءات لحماية الادخار المستثمر في البورصة وحقوق الأقلية المساهمة في الشركات.

المتطلب الرابع : بذل المجهود اللازم لتوطين الأنشطة المنبثقة عن الاقتصاد الحديث :

إن الحكومة تعتبر أن ولوج ميادين الاتصال العصري بات من الضروريات، بل من المستعجلات حتى نضمن الحد الأدنى من مواكبة نسيجنا الاقتصادي للتطورات التكنولوجية التي تتسارع تغيراتها بوتيرة مذهلة، ولذلك فإن السلطة الحكومية المختصة، ستواصل العمل على تقوية المكاسب التي ترتبط باستقطاب التكنولوجيا الجديدة باعتبارها أفقا مفتوحا لكسب رهانات عصرنة الجهاز الإنتاجي وتقدم النسيج المجتمعي.

المتطلب الخامس : التقدم في مجال الإصلاحات البنيوية :

شرعت الحكومة، وبخطى ثابتة، في إنجاز عدد من الإصلاحات البنيوية، منها ما تجاوز مجال سن القوانين والمراسيم ودخل حيز التنفيذ، ومنها ما يتطلب إحداث ترسانة تشريعية مواتية، ومنها ما يقتضي تحديث المساطر المعمول بها والتغلب على عادات متقادمة في التعامل الإداري.

ولذلك فالإصلاح المنشود يروم تجاوز مخلفات ورواسب التدبير السابق، ومن ثم فإن نتائجه لن تكون فورية ولن تنبثق بشكل فجائي، إنها إصلاحات ذات مفعول تراكمي، وبذلك فكل واحدة منها عبارة عن

حلقة من مسلسل يجب التسليم بأن آثاره الأولى لن تظهر إلا في المدى المتوسط.

صحيح أن بعض التحسنات طرأت على مستوى الأداء العام للسلطة الحكومية وللإدرات العمومية، لكن الإصلاح الشامل للهياكل الإدارية وللوظيفة العمومية رهين بتقويم اختلالاتها سواء على مستوى مكوناتها أو على مستوى الأنظمة الأساسية.

وفي إطار هذا المشروع المالي سيتواصل توضيح الإطار المرجعي لهذا الإصلاح وتحديد توجهاته الاستراتيجية وتحضير برامج عمل داخل عدد من المرافق الوزارية التي اعتمدت كمُنطلق.

لقد تحقق بعض التقدم في إتجاه إصلاح المعاملات والمساطر الإدارية وتحديث أساليبها، وتم تجاوز عدد من مكامن الاختناق، لكن وحتى نكون صرحاء فيما بيننا، المسألة مسألة عقليات ومسألة تعوّد، ومن ثم فهي تستدعي طول النفس وعدم اليأس من إمكانية حقن الإدارة بقيم الترشيد والتعامل الديمقراطي والانخراط في بناء دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

شكلت قضية إصلاح نظام التربية والتكوين قضية أساسية وشائكة منذ عقود لكن وبفضل تضافر ومشاركة مختلف الهيئات السياسية والنقابية وإشراك فعاليات من المجتمع المدني نتوفر اليوم على ميثاق وطني لإصلاح التعليم، وهو ميثاق يعتبر نبراسا لأهم إصلاح سيطال نظامنا التربوي منذ الاستقلال، وقد ناقش مجلسكم الموقر وصادق على المداخيل الأولى لتطبيق مضامين هذا الميثاق.

وانطلاقا من مشروع القانون المالي لنهاية سنة 2000 يتعين علينا الشروع في تفعيل بنود هذا الميثاق الذي هو حصيلة لعمل دؤوب يتعين علينا الافتخار به جميعا كلجنة للإصلاح وكحكومة وكبرلمان لأنه الركيزة الأولى التي ستضمن تقدم بلادنا مادام أنه يتعلق بتثمين رأسمالنا البشري.

وبالنسبة لقطاع القضاء، تواصل الحكومة بإرادية عمليات تأهيله كبنايات وكهياكل حتى يتم إحداث الأسس الموضوعية والذاتية لتطبيق الإصلاح الشمولي الذي سيحدث- إن شاء الله - نقلة نوعية في الحياة العامة ببلادنا.

ومجملا فإن مواصلة الإصلاحات البنيوية، سواء من زاوية التشريع أو من زاوية التجسيد العلمي، هو الضمانة لوضع الأجهزة والآليات الكفيلة بالرفع من وثيرة النشاط الاقتصادي والمساهمة في إنجاح المجهود الوطني لمحاربة الاختلالات الاجتماعية.

المتطلب السادس : وهو المتعلق بقطاع أساسي، ويهم مجلسكم الموقر مباشرة، ويتعلق بمواصلة تكريس الخيار الاجتماعي

منذ توليها مهامها والحكومة ماضية في إعطاء البعد الاجتماعي كامل مضامينه، خاصة وأن محو الاختلالات الكبرى في هذا المجال يتطلب اعتمادات هائلة، ويقتضي بلورة استراتيجية تعتمد على ابتكار وتحيين آليات تدخل السلطة العمومية وتعبئة الطاقات والفعاليات الكامنة داخل مجتمعنا لتجسيد التضامن والتلاحم بين مكونات المجتمع، وقد وجدت اللبنات الأولى للاستراتيجية الاجتماعية للحكومة في إشارات ومبادرات جلالة الملك، محمد السادس، أعزه الله، سندها الرئيسي، بحيث أن الاهتمام المتواصل لجلالته بمكامن الخصاص الاجتماعي المهول غدا عند الدوائر الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني رغبة متزايدة بل وإصرارا على أن تلاقح المجهودات في الواجهة الاجتماعية كفيل ببلوغ درجات متصاعدة من الإنجازات الواعدة.

إن التوجه الذي أخذه العمل الاجتماعي أصبح يرتكز على الوعي بخاصيات الفئات المستهدفة من المواطنين ومحيطهم، ولذلك فهو لا يكتفي بنهج سياسات للإسعاف الموسمي وللتضامن الرمزي والمرحلي، بل يبحث في إنجاز المشاريع التنموية المتعلقة بالفئات المستضعفة.

ولذلك يتجلى ويبرز أكثر فأكثر الخيار الاجتماعي للحكومة في التصدي لمصادر وأسباب الخصاص والعوز الاجتماعي، فالاستراتيجية الاجتماعية ترمي الى تحسين استهداف السكان المعوزين انطلاقا من محاربة الأمية ومرورا بتوفير السكن اللائق وتحسين محيط العيش وإيجاد فرص الشغل والتشغيل الذاتي والتمكين من القروض أو السلفات الصغرى.... للعمل الاجتماعي إذن بعد تربوي - ثقافي أولا وهو ما يتجلى من خلال برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية والتعليم الخاص بالكبار والتكوين في أماكن العمل.

وللعمل الاجتماعي كذلك بعد معيشي يتبلور في نهج مخطط لإعادة هيكلة مؤسسة التعاون الوطني من خلال شراكة مع جمعيات المجتمع المدني وإحداث وكالة التنمية الاجتماعية بمحاربة الفقر، وللعمل الاجتماعي من جهة ثالثة بعد مجالي يتجلى في التركيز على المناطق

التي عانت من التهميش والعزلة كما هو شأن برنامج تنمية أقاليم الشمال والمناطق الشرقية وكذلك مناطق الجنوب وبرامج العناية بالعالم القروي.

كما أن للعمل الاجتماعي من جهة رابعة بعد صحي يرتبط بتحضير متطلبات توفير التغطية الصحية لكافة المأجورين والحرص على التوازن المالي للنظام الصحي التعاضدي وتحسين تمويله وإصلاح النظام الاستشفائي العمومي، وأخيرا للعمل الاجتماعي بعد سكني يبرز من خلال استراتيجية تحسين النهوض بالسكن الاجتماعي ووضع صيغ جديدة للتدخل بغية القضاء على مدن الصفيح وتطويق أسباب تفشي السكن الغير اللائق والغير قانوني، وفي هذا الإطار، وكما سيبرز من خلال تفاصيل الميزانيات الفرعية، بلور مشروع القانون المالي الذي نحن بصدده تكريس الخيار الاجتماعي للحكومة من خلال جملة من الاعتمادات والإجراءات.

السيد الرئيس،

أصل الآن إلى القسم الثاني من تدخلي والمتعلق بالتدخلات القطاعية، كذلك بطبيعة الحال بكثير من التركيز.

إن مشروع القانون المالي المقدم أمامكم يجيب إذن كما قلت على ستة متطلبات وستتولى لجن مجلسكم الموقر تدارس التدخلات القطاعية بحضور السادة والسيدات الوزراء المحترمين، ومن خلال اعتمادات أو من خلال تدابير وإجراءات.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الأفق الزمني المحدود لهذا المشروع، فإنه غنى بعدد من التدابير والاعتمادات التي تبرر ارتباطاته بالاستراتيجية العامة للحكومة وتوضح ترجمة هذه الاستراتيجية بالملموس على مستوى القطاعات المنتجة والقطاعات الاجتماعية والإدارية.

وبتركيز ودون تكرار ما ورد في مذكرة تقديم المشروع التي وزعت عليكم، أود أن أركز على التدابير والاعتمادات الكبرى المرصودة إلى:

أولا : قاطعات الإنتاج المالي،

ثانيا : قطاع الإنتاج للبنيات التحتية والتجهيزات،

وثالثا : القطاعات الاجتماعية.

بالنسبة لقطاعات الإنتاج المادي أبدأ بطبيعة الحال بالفلاحة :

ترتبط الإجراءات والإعتمادات المرسومة داخل هذا المشروع باعتماد مقاربة جديدة لمعالجة هيكلية لإشكالية الجفاف وتنمية العالم القروي، وهي مقاربة فرضتها الإكراهات المترتبة عن ضرورة التسليم بالطابع البنوية لظاهرة الجفاف، وليس فقط عن توالي النقص الحاد في التساقطات المطرية خلال السنتين المنصرمتين، فنظرا لأهمية القطاع الفلاحي ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، واعتبارا لتأثير مستوى المحصول الزراعي على الرواج العام وعلى نفسية ووتيرة المعاملات الاقتصادية والتجارية، كان من اللازم ترجمة متطلبات النهوض بالمجال الفلاحي وبالعالم القروي على شكل استراتيجية تأخذ كأفق 2020.

تبلغ الاعتمادات المخصصة للاستثمارات العمومية في الميدان الفلاحي 1,056 مليار درهم، أي ما يقارب 8٪ من الميزانية العامة للاستثمار بالإضافة إلى ما يرتبط بالإعتمادات المرصودة برسم صندوق التنمية الفلاحية، وبالإضافة أكثر من ذلك إلى مخصصات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الفلاحي والتي تناهز مليار درهم.

ومجملا فإن مواصلة عمليات التجهيز الهيدرو- فلاحي، وإتمام أشطر الري الكبير والصغير في عدد من المناطق، وتنمية المناطق البورية، وعمليات تحديث المحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي، ومواصلة عمليات المحافظة على الغابات والتشجير ومحاربة التصحر، والعناية بالموارد الغابوية والرعوية وبالبحث والتكوين الفلاحي، يبرز الإهتمام بالفلاحة وبالعالم القروي، ضمن مقاربة لضمان الأمن الغذائي للبلاد وتحسين جودة المنتوج الفلاحي.... وتجديد مقومات الاقتصاد الفلاحي، يمكن من التنمية الفلاحية كإحدى شروط التنمية المستديمة للبلاد وكمنطلق أساسي للتحكم في معدل النمو، ومن ثم التغلب على المصاعب المترتبة عن تقلباته الملاحقة.

وفي نفس السياق يولي المشروع اهتماما بقطاع الصيد البحري في اتجاه الإسراع بديناميكية تنمية شبكة البنيات التحتية الساحلية للصيد التقليدي والعصري والعناية بسلامة الصيادين وتقوية التأطير التقني والإداري والطبي للقطاع ودعم التوجه العام الرامي إلى امتلاك مقومات الانتفاع من هذا القطاع الواعد في إطار الوضعية الجديدة التي يجتازها على إثر القرار الوطني الرامي إلى التحكم والحفاظ على الثروة البحرية.

بالنسبة للصناعة والتجارة :

تستهدف الإجراءات والاعتمادات المخصصة برسم الميزانية الموضوعة تحت أنظاركم متابعة إنشاء البنيات التحتية لاستقبال الاستثمارات الصناعية من مناطق وحظائر ومشاتل للمقاولات.

وبالإضافة إلى تفعيل وتحريك وتوسيع المناطق الصناعية الموجودة وتجديد تجهيزاتها، قد تم نهج صيغة أتفاقيات للشراكة لإنجاز مشاتل بين وزارة التجارة والصناعة وعدد من الجماعات المحلية، قد بلغ عدد الاتفاقيات لحد الآن 31 وأنجز أو شرع في إنجاز عدد كبير منها حيث توجد 30 اتفاقية قيد الدرس.

كما تم العمل بصيغة الاتفاقيات الاستثمارية التي مكنت من توطين أو توسيع عدد من المقاولات الصناعية ذات الوقع المحقق على مستوى التشغيل وتنويع النسيج الصناعي الوطني الموجه للسوق الداخلية وللتصدير.

وبجانب ذلك سنعمل على دعم البرنامج الوطني لتأهيل المقاولات الصناعية في إطار ما يسمى برنامج «ميدا» بتعاون مع الاتحاد الأوروبي واتخاذ الإجراءات في مضمار تحقيق الجودة ومحاربة التلوث الناتج عن النشاط الصناعي ومواصلة العمل الديبلوماسي الاقتصادي والتجاري الرامي إلى ضمان حقوق ومكتسبات بلادنا في ميدان المبادلات الدولية.

وفي اتجاه تحديث بنيات تأطير التجارة الداخلية، تتتابع الوزارة المكلفة بذلك توجهها نحو تفعيل دور الغرف المهنية وتعديل نظامها الأساسي وتطوير مراكز تكوين التجار، بالإضافة إلى إنجاز الأبحاث والدراسات الكفيلة بخلق دينامية جديدة داخل قطاعات التجارة والصناعة وتمكينها من آليات التسويق والتعريف بالمنتوج الوطني، داخليا وخارجيا.

وبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية وهو قطاع مهم بالنسبة للتوازنات الاجتماعية داخل انسيجنا الاجتماعي والاقتصادي، تمت برمجة عدد من المشاريع والإجراءات تستهدف تعلية المردودية العامة لهذا القطاع بواسطة تطوير الصادرات وتحسين جودة المنتوج المغربي التقليدي من خلال الحضور المتميز في المعارض بالخارج، ومن خلال البحث عن مصادر لتمويل الأنشطة الصناعية الحرفية عبر السلفات الصغرى، التي يمكن أن يستفيد منها كذلك الحرفي، وتوسيع قاعدة المستفيدين منها ورفع سقفها، أو بواسطة إحداث مناطق لأنشطة الصناعات التقليدية بالعالمين الحضري والقروي في إطار شراكة مع الغرف والجمعيات المهنية والتعاونيات.

ومن أهم البرامج التي سيتم تعميمها، تهيئة وإعادة هيكلة مجمعات الصناعة التقليدية من جهة أولى والعمل على إدخال تقنيات أكثر مردودية داخل الحرف التقليدية وإنشاء الآليات والهيئات الكفيلة بمراعاة متطلب تحقيق الجودة وتعلية مستوى التأهيل المهني وتطوير أعداد المكونين، ومن المؤكد أن الطفرة التي يعرفها قطاع السياحة كذلك ستكون طفرة لصالح الصناعة التقليدية، مع العلم أننا كلنا كمواطنين مطالبون بأن نكون مشترين وطالبين لمشترياته ولسلعة(تصفيقات).

بالنسبة لقطاع الصناعة والمعادن :

بالإضافة إلي مواصلة البحث حول المقومات الجيولوجية الوطنية من خلال استكمال التغطية الخرائطية الشاملة للبلاد، ستهدف الاستراتيجية المعتمدة في مجال المعادن إعادة هيكلة القطاع المعدني عبر اعتماد سياسة ديناميكية للاستكشاف والتنقيب والاستغلال، وهي سياسة موجهة نحو تحفيز أكبر للقطاع الخاص ومواكبة لمبادراته.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، ترمي سياسة الحكومة إلى الحرص على التزويد المنتظم للبلاد سواء تعلق الأمر بالاستهلاك المنزلي، الحضري، أو القروي أو الاستهلاك الصناعي، وهو ما يتطلب العمل على استقطاب استثمارات ضخمة أجنبية ووطنية مما يقتضي تحيين الترسانة القانونية لتشجيع اتفاقيات التنقيب عن النفط والبحث عنه عبر مختلف أنحاء البلاد وسواحلها.

وغني عن البيان أن الجهد الوطني المبذول في ميدان الكهربة القروية سيتواصل بوتيرة أقوى بعد الدفعة التي أعطيت للشراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والجماعات المحلية.

بالنسبة لقطاع السياحة :

طبعا هذا القطاع يعرف تطورا واعدا، لا بالنسبة لعدد السواح، ولكن أكثر بالنسبة لبرامج السياحة المنتظرة، البرامج الاستثمارية في السياحة.

يشكل برنامج الاستثمار المخصص للقطاع السياحي برسم هذه الميزانية أو عبر اعتمادات صندوق الحسن الثاني دعامة لترسيخ نمو التوافق المسجل في الآونة الأخيرة.

ولتدارك الخصاص الملحوظ في الطاقة الإيوائية، اتخذت عدد من الإجراءات لتشجيع الاستثمار الفندقي بواسطة اتخاذ إعفاءات جبائية تخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وبصفة عامة يمكن تلخيص مرامي البرنامج الذي ستنفذه وزارة السياحة في هذه المدة في:

1. السهر على إبراز عدد من مشاريع التهيئة السياحة من خلال خلق مواقع جديدة لاستغلال المؤهلات السياحية وضمان توفير الرصيد العقاري الملائم.
2. مواصلة حملات المراقبة والتصنيف الفندقي خدمة لجودة المنتوج السياحي المغربي.
3. تمويل عمليات الإشهار والترويج للمنتوج السياحي المغربي وإبراز تنوعاته.
4. تدعيم هياكل التكوين والتأطير المواتية لمتطلبات المرافق السياحية.
5. الاعتناء بالسياحة الداخلية التي لها بطبيعة الحال أهمية أساسية لأن بلدنا بلد جميل وغني تاريخيا وثقافيا، فيجب كذلك على المواطنين المغاربة أن يستفيدوا من جماله ومن تاريخه ومن ثقافته.

بالنسبة لقطاعات التجهيز والبنيات التحتية :

أريد أن أسجل أن هذا القطاع المهم جدا بالنسبة للاستثمارات سيعرف ارتفاعا مهما في الاعتمادات المخصصة له بنحو 12,6٪ قياسا مع نصف سنة من ميزانية السنة الفارطة وذلك استجابة لمتطلبات توسيع وصيانة والمحافظة على البنيات الأساسية من جهة أولى، وإتمام عمليات فك العزلة عن العالم القروي وتوفير الماء الشروب لساكنته، فبالنسبة لقطاع هندسة المياه خصصت اعتمادات لمتابعة إنجاز عدد من السدود الكبرى والمتوسطة ومواصلة أشغال البحث والتنقيب عن مصادر المياه ولانطلاق وكالات الأحواض المائية.

ويهم برنامج وزارة التجهيز كذلك مجال المحافظة على الرصيد الطرقي وصيانة وتحسين السلامة الطرقية وبناء وتهيئة الطرق والمسالك القروية وتعزيز شبكة الطرق السيارة وصيانة الموانئ ودعم منجزات قطاع الأرصاد الجوية والبريد والتقنيات الإعلامية.

وهنا كذلك أرجع إلي صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي سيعطي لهذا القطاع رصيدا مهما يمكن من خلاله انطلاق عدة أوراش إما بواسطة تدخل مباشر للدولة أو من خلال صيغ شراكة أو تفويض للقطاع الخاص خاصة بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالطرق السيارة.

وأصل إلى **القطاعات الاجتماعية :**

لقد تم إبراز منطلقات الاستراتيجية الاجتماعية المتبعة من طرف الحكومة وهي استراتيجية تهم الدولة كمتدخل عمومي في عدة مرافق وزارية بدءا بالوزارة الأولى من خلال برنامج محاربة آثار الجفاف ومرورا بوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني ووزارة التعليم ووزارة الثقافة ووزارة الصحة....

ومن خلال التعدد وتنوع أنماط تدخل السلطة العمومية يبرز الاهتمام الكبير الذي توليه حكومة الإنقاذ والإصلاح والتغيير للقطاعات الاجتماعية كانشغالات يومية وكهواجس كبرى تنفيذا للإشارات والمبادرات الملكية السامية.

وهنا بطبيعة الحال لابد أن أتحدث أولا وقبل كل شيء على مقتضيات الحوار الاجتماعي وأنوه بالعمل الذي قامت به كل مكونات الحوار الاجتماعي من نقابات عمالية ومن ممثلي رجال الأعمال الشيء الذي سيمكننا أولا من خلق قاعدة أساسية لحوار اجتماعي مستمر، ومن أجل كذلك العمل على إقرار أسس تنمية مستديمة لصالح أولا وقبل كل شيء الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، ولصالح التوازن الاجتماعي في بلادنا.

من المؤكد أنه ما تقرر بالنسبة للترقية الاستثنائية لجميع الموظفين، بالنسبة لإقرار أسس الترسيم، كذلك بالنسبة للموظفين المؤقتين، وبالنسبة كذلك للبرنامج الطموح الذي سيسمح للموظفين الصغار بالحصول على إمكانيات ولوج مساكن لهم بتسهيلات وسلفات ستقدم مباشرة من طرف الدولة لمساندتهم في الحصول على قروض من البنوك... كل هذه الإمكانيات الكبرى، بجانب الأسس الكبرى المرتبطة بمكونات الحوار الاجتماعي...

أرجع الآن بطبيعة الحال إلى الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية في مشروع الميزانية والتي ستعرف زيادة بنسبة 23٪

مقارنة مع سابقتها وذلك بالرغم من الإكراهات المالية التي سبقت الإشارة إليها، فالحكومة واعية تمام الوعي بأن تعزيز وتطوير القطاعات الاجتماعية سينعكس مباشرة على خلق استثمارات منتجة لمناصب الشغل والتشغيل الذاتي، ولذلك تصر الحكومة على مواصلة عملها من أجل تنفيذ برنامج التغطية الاجتماعية ووضع الإطار المؤسساتي لإنعاش التشغيل وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والسهر على تحسين ظروف العمل والمراقبة الطبية داخل المقاولات والرفع من مستوى مراقبة تطبيق قوانين الشغل وتطوير العمل ببرامج محو الأمية وتعلية مستوي التكوين والتأهيل المهني ومواصلة العمل التشاوري مع أطراف ومكونات عالم الشغل.

في هذا الإطار أرجع بطبيعة الحال إلى نتائج الحوار الاجتماعي الذي أبانت من خلالها مختلف الأطراف عن مسؤوليتها من أجل ترسيخ قيم التشاور بين فعاليات عالم الشغل والأعمال والسلطة العمومية، وهكذا تم إنهاء ملف الترقية الداخلية بالنسبة للموظفين كما اتخذ القرار المهم المتعلق بسكنى الموظفين والذي يهم فئات عريضة من المستخدمين والعاملين بقطاع الوظيفة العمومية، كما بدأ تحضير الأرضية الكفيلة بمعالجة قضية الترسيم.

أما في مجال التشغيل فقد بدأت إجراءات الإنعاش تأتي أكلها سواء من خلال نظام التكوين الاندماجي الذي دشناه في السنة الفارطة أو عبر مساهمة المقاولات الكبرى في إنعاش التشغيل.

وبغية وضع جهاز فعال للوساطة في سوق الشغل، أفضت المجهودات إلى إعداد مشروع القانون التأسيسي للوكالة للوطنية والكفاءات الذي حظي بمداولات داخل مجلسكم الموقر، كما اتخذت التدابير لإحداث المرصد الوطني للتشغيل والمؤهلات.

وفي ميدان تأطير عالم الشغل، أولت الحكومة وستولي العناية اللازمة للجانب التشريعي كما هو الشأن بالنسبة لتحضير مدونة الشغل التي سيكون لكم أن تدرسوها، وفي مجال المراقبة والعلاقات المهنية والصحة والسلامة وطب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية والحماية الاجتماعية للعمل واتخاذ التدابير لتنفيذ برنامج السكن الاجتماعي العمالي وإدخال التعديلات الضرورية على النظم الأساسية للتعاضديات وللمشاريع الاجتماعية التابعة لها.

وفي إطار الاهتمام بمختلف وضعيات المواطنين تواصل وتنفذ البرامج المعدة لفائدة الأشخاص المعاقين في إتجاه وضع آليات وبنيات تأهيلهم واندماجهم داخل المجتمع.

بالنسبة لقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي :

تهم مشاريع وبرامج عمل هذا القطاع الحيوي تحضير شروط إعمال اللبنات الأولى للإصلاح الشامل التي سبق الحديث عليها لنظام التربية والتكوين ومن ضمنها:

- توسيع شبكة المؤسسات المدرسية وإصلاحها وصيانتها حتى يتم تحقيق تعميم التمدرس الأساسي ومواجهة تزايد أعداد التلاميذ، وضمان إدماج الفتيات وتمتيع العالم القروي بالحق في التربية الأساسية.
- الإدخال التدريجي للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال سواء من خلال تجهيز المؤسسات أو بواسطة التلفزة التفاعلية.
- الشروع في تحقيق مقومات الرفع من جودة التعليم بواسطة الأساليب التربوية الحديثة.
- تعزيز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية وتطوير تجهيزاتها ومعداتها.
- دعم برنامج تطوير إمكانات وبنيات البحث العلمي.

بالنسبة لقطاع الصحي :

يخص مشروع القانون المالي هذا القطاع باعتمادات تهم استكمال مشاريع البنيات التحتية كالمركزين الإستشفائيين الجامعيين بمراكش وفاس، واللذين وجد لهما تمويل خارجي، وهو بالأساس تمويل عربي، من الصناديق العربية، كما أنه ستعمل على الدفع ببرنامج تحسين التغطية الصحية والوقاية ومحاربة الأمراض المعدية وتوفير العلاجات الأساسية بالوسط القروي وتحديث تدبير المستشفيات العمومية وتجهيزاتها.

بالنسبة لقطاع الشبيبة والرياضة :

فبالإضافة الي تهيئة وتجهيز دور الشباب وفقا للمواصفات الجديدة التي يجب أن تتوفر لهذه المؤسسات، يتضمن المشروع تعزيز شبكة المؤسسات الموجهة للشباب خصوصا بالعالم القروي والشبه حضري،

وإنجاز عدد من المنشآت الرياضية وتكوين أطرها ومنشطيها، وبناء مسابح مغطاة وتحديث التجهيزات بالمرافق الرياضية، وإلى جانب الميزانية الخاصة بهذه الوزارة خلق مرفق مسير بطريقة مستقلة (segma) استجابة للحاجيات المرتبطة بتحضير ودعم ترشيح بلدنا المغرب لتنظيم كأس العالم 2006 من خلال غلاف مالي يمول باعتمادات من صندوق الحسن الثاني مقداره 250 مليون درهم.

بالنسبة لقطاع الإسكان والتعمير، وهو قطاع أساسي بطبيعة الحال :

تتواصل من خلال هذا المشروع مجهودات الدولة في مضمار محاربة السكن الغير اللائق والسكن الغير المندمج من خلال تقوية الآليات الكفيلة بتوفير مقومات إنتاج السكن الاقتصادي والاجتماعي، وستهم هذه المشاريع محاربة دورالصفيح والسكن الغير صحي والسكن غير اللائق واستكمال عدد من العمليات والشروع في عمليات أخري لفائدة آلاف الأسر، كما أن برنامج إعادة هيكلة الأنسجة العتيقة سيحظى بدوره بالعناية اللازمة وخاصة بالنسبة للحالات المستعجلة، ومن ضمنها إسعاف السكان المتضررين من الانهيارات والتداعيات، وقد أعطيت كذلك أهمية للسياسية البنكية لتواكب العمل على تحقيق توفير الأسس اللازمة للحد من السكن غير القانوني، وذلك من خلال اعتماد برنامج المناطق ذات التهييئات المندمجة، وبرنامج مناطق التعمير الجديدة، ويضمن المشروع كذلك اعتمادات لمواصلة استكمال برنامج العودة والوحدة للسكنى بالنسبة لمناطقنا المسترجعة العزيزة.

إضافة الى ذلك لابد أن أشير إلى أن قطاع السكن سيستفيد، ربما استفادة مهمة جدا وأكثر من القطاعات الأخرى، من الاعتمادات المخصصة من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، في إطار كذلك محاربة دور الصفيح وفي إطار، بطبيعة الحال إعداد برامج إضافية في مجال السكن الاجتماعي والاقتصادي.

قطاع الثقافة :

خص المشروع العمل الثقافي العمومي باعتمادات تهدف استكمال بنايات وتجهيزات ثقافية وتشجيع الإنتاجات الفنية والثقافية وتهيئة وتجهيز الخزانات ومطبعة دار المناهل، بالإضافة إلى مواصلة إنشاء شبكة لدور الثقافة بعدد من المناطق، وبالطبع هناك مخصصات تهم المرافق الإدارية الجهوية والمركزية وتستهدف تعلية التأطير وتوفير إمكانات أكبر للاستجابة لمتطلبات سير المرافق العمومية، كذلك بالنسبة لهذا القطاع، قطاع الثقافة، أريد أن أشير كذلك إلي الدعم المهم الذي سيخصص له من طرف صندوق الحسن الثاني لكي ينجح في إحداث مرافق ثقافية ذات بعد وطني أساسي في مجال المتاحف، وفي مجال كذلك المسرح وفي مجال بناء خزانة وطنية.

بطبيعة الحال لابد من الإشارة الى أن ميزانية الدولة تصاحب وتواكب العمل الأساسي والروحي بالنسبة لتوازناتنا لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مع العلم بطبيعة الحال أن عملها يتجاوز وبكثير من ناحية المضمون ومن ناحية العمق الميزانية في حد ذاتها، لقد مكن ترشيد النفقات العمومية – السيد الرئيس – من توزيع أفضل للموارد المالية للدولة، وسيمكن السير قدما في نفس الاتجاه من تحسين الأداء العام للمؤسسات الإدارية وللمؤسسات المنتخبة القائمة على شؤون المواطنين إذا ما توفر الحرص الجماعي على استعمال الوسائل العمومية في محلها، فالحاجيات متزايدة ومتعاظمة ومتطلبات تحديث وسائل وتجهيزات التدخل العمومي تتطلب من الجميع تفادي الهدر وتجنب الاستهلاكات المفرطة والتعامل مع الملك العام بروح المسؤولية، هذا درس يجب أن نستفيد منه على المستوى الحكومي، ويجب كذلك أن نستفيد منه على مستوى الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

في الختام لن يسع المقام التطرق لكافة المنجزات القطاعية ولا لما رسمه هذا المشروع من اعتمادات وإجراءات.

إن هذا المشروع يندرج طبعا في إطار التصميم الخماسي الذي حظي مؤخرا بالتوجيهات الملكية السامية وتمت مداولته في إطار المجلس الأعلى للتخطيط، وسيكون لكم بطبيعة الحال أن تدرسوه قبل أن يصبح قانونا نعمل في إطاره، وهو كذلك جزء من استراتيجية شمولية لحكومة الإنقاذ والتغيير، وهي استراتيجية اعتمدت تعبئة الفعاليات والمنظمات الوطنية، واهتمت بإشراكها وترجمة مطالبها ومطامحها، إنه مشروع يساهم في تدعيم الاستقرار والتقدم والديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون إنه مشروع يترجم انشغال حكومة جلالة الملك بمعالجة عوائق الانطلاقة الاقتصادية وفي نفس الوقت مشروع يبرز الثقة في النفس لأن استراتيجية التغيير مرتبطة

بهذه الثقة باعتبارها أساسا أخلاقيا لبناء نسيجنا الاقتصادي على أسس متينة.

فمن خلال التحلي بالنزاهة في تدبير الشأن العام، ومن خلال الحوار البناء مع مختلف فعاليات عالم الشغل والاقتصاد ومؤسسات المجتمع المدني نحن واثقون، إن شاء الله، بأن النتائج المرجوة من مرحلة الانتقال الديمقراطي هذه ستكون لصالح بلادنا وفي اتجاه تحقيق مناعة اقتصادنا وتطوير مكوناته تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله،

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية على عرضه، وشكرا كذلك للسيد الوزير الأول على تتبعه أعمال هذه الجلسة مع مجموعة من السادة أعضاء الحكومة الموقرة.

قبل أن أرفع الجلسة، أخبر المجلس أن لجنة المالية وبدعوة من رئيسها، ستعقد اجتماعها الأول مباشرة بعد رفع هذه الجلسة للشروع في دراسة مشروع القانون المالي والاستماع إلى عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية.

كما أطلب من السيدات والسادة المستشارين الحضور بانتظام في المواعيد المحددة، سواء على مستوى لجنة المالية أو اللجان الأخرى.

الأمل معقود على الجميع أن تتم دراسة القانون المالي في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن المجلس الموقر من الانكباب على دراسة المشاريع والمقترحات المتبقية في نطاق هذه الدورة.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة